S/PV.9210

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٢١٠

الأربعاء، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة كمبوج	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة حرقوص
	أيرلندا	السيد مايذن
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد ليانغ هنغ تشو
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيدة أوبونغ – نتيري
	فرنسا	السيدة جارو – دارنو
	كينيا	السيد ندونغو
	المكسيك	السيد سيسنيروس تشافيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كيلي

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

22-72721 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة تقدمها السفيرة كارولين أوبونغ – نتيري، نائبة الممثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة، نيابة عن رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان.

وأعطي الكلمة الآن للسفيرة أوبونغ – نتيري.

السيدة أوبونغ – نتيري (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقاً للفقرة ٣ (أ) ’٤‘ من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، يشرفني أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن عن أعمال اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، والتي تغطي الفترة من ١٣ أيلول/سبتمبر حتى اليوم.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة التقرير الفصلي الثاني لفريق الخبراء المعني بالسودان. وأطلعنا الفريق على آخر المستجدات بشأن عملية تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، والحالة الإقليمية، ووضع الجماعات المسلحة، وحماية المدنيين. يُجري الفريق حالياً تحقيقاته في السودان، بما في ذلك دارفور.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر حكومة السودان على تعاونها الكامل مع الفريق. كما أود أن أعيد التأكيد على أن نظام الجزاءات قد أنشئ لغرض وحيد هو المساعدة على إحلال السلام في دارفور. فالهدف منه ليس معاقبة السودان، وإنما دعم تحقيق السلام المستدام. وتكرر لجنة القرار ١٥٩١ التأكيد على التزامها بالعمل مع السودان وجميع الأطراف المعنية ذات الصلة من أجل تحقيق ذلك.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السفيرة أوبونغ – نتيري على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): أود أن أتقدم لكم بالتهنئة الحارة، سيدتي الرئيسة، على رئاستكم لمجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر الحالي. ونحن على ثقة بأنكم ستديرون أعمال هذا المجلس بحنكة واقتدار. ونُعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلتها غانا خلال رئاستها للمجلس الشهر الماضي.

في تقرير الأمين العام الصادر في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٢١، بعنوان "استعراض الحالة في دارفور والمؤشرات المرجعية لتقييم التدابير المتعلقة بدارفور" (S/2021/696)، ورد التالي: خلال الفترة ما بين ١٢ و ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٢١، قام فريق تقييم من الأمانة العامة بزيارة السودان، وشملت زيارته مدن الخرطوم ونيالا والفاشر، وولايتي شمال وجنوب دارفور؛ إضافة إلى مخيمات النازحين، وبالتحديد كاس وكلمة وأبو شوك.

والتقى، بعد مشاوراته مع الحكومة الانتقالية، بالأطراف الموقعة على اتفاق جوبا للسلام والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمجموعات النسائية والشبابية، بجانب التشاور مع فرق التقييم والخبراء المعنية بالسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا وجنوب السودان، وتوصل إلى الحقائق التالية:

تحسُّن الأوضاع في دارفور منذ تموز/يوليه ٢٠٠٤ نتيجة لثورة كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ المجيدة والتطورات الإيجابية مثل الاتفاق السياسي على مؤسسات وهياكل الحكم في الفترة الانتقالية، والإعلان الدستوري الموقّع في عام ٢٠١٩ بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي،إضافة إلى اعتماد خطة العمل الوطنية لحماية المدنيين في أيار/مايو ٢٠٢٠ والتوقيع على اتفاق جوبا للسلام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، والذي اعتبره فريق التقييم الأممي أفضل فرصة لتحقيق سلام شامل ومستدام، ولوقف دائم لإطلاق النار، إضافة إلى بروتوكولات تقاسم السلطة والتعددية والترتيبات الأمنية، ومعالجة

الأسباب الجوهرية للنزاع في دارفور، وما تلاه من إنشاء قوة لحفظ الأمن في الإقليم والحد من تدفق السلاح من دول الجوار.

لقد أشار فريق التقييم كذلك إلى أن القضايا المتعلقة بالأراضي والمياه والمناخ والبيئة هي من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى نشوب النزاعات، لتأثيرها على المجتمعات القبلية والرحّل والرعاة والمزارعين والنازحين واللاجئين. صحيح أننا نشهد بين حين وآخر نشوب نزاعات قبلية وغيرها في مناطق معينة للعوامل المذكورة أعلاه – إلا أنها ليست بدوافع سياسية، وبعضها بدوافع إجرامية – إلا أن الحالة الأمنية في إقليم دارفور تحسنت كثيراً إلى حد تم فيه إنهاء عمل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وهناك تواجد للميليشيات العابرة للحدود، بجانب الأثر السلبي للبعد الإقليمي وانعكاسه على أمن الإقليم. إن السلام لا يقاس بمؤشر مثالي يتطلب تحقيق درجة الصفر اللاعنفية، كما نفهم من توجهات بعض الدول، لأن ذلك مطلب طوباوي لا يوجد على الأرض منذ هبوط آدم من الجنة.

إن التطورات على الأرض قد تجاوزت القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، حيث توقفت الحرب تماماً في دارفور. صحيح أن هناك تحديات سياسية وأمنية ظلت الحكومة الانتقالية تسلّط عليها مجهودات كبيرة بهدف استتباب الأمن والسلام في الإقليم، وفي صدارتها اتفاق جوبا للسلام بالتعاون مع شركاء العملية السلمية، وهذا هو رأس الرمح في استدامة السلام في الإقليم.

وفي هذا السياق، نطلب من المجتمع الدولي الوفاء بتعهداته تجاه دعم عملية السلام في دارفور. إن ديناميات السلام الذاتي تتفاعل بانعقاد العديد من مؤشرات الصلح بين القبائل في غرب وجنوب دارفور خلال الأشهر الماضية إثر الجهود التي رعاها السيد نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي. وقد حققت نجاحات مشهودة بجهة تعزيز وجود أجهزة الدولة وسيادة حكم القانون ومعالجة النزاعات بشأن الأراضي وعودة النازحين واللاجئين إلى قراهم وشراء آليات لتفعيل الوضعية الأمنية من الموارد الذاتية الشحيحة.

ولقد أقر تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (S/2022/898) بالأثر الإيجابي الكبير الذي نجم عن هذه المصالحات، مما أسهم في تعزيز الاستقرار والأمن في الإقليم. وفيما يتعلق بالمؤشرات الواردة في تقرير الأمين العام، يمكن ملاحظة التالي: إن أغلبها غير قابل للقياس والتنفيذ أو يخرج عن سياق دارفور ويتصل بالمستوى الوطني، مثل مؤشر الحوكمة السياسية والاقتصادية وتشكيل المجلس الأعلى للترتيبات الأمنية المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. والمطلوب اقتصارها على المفوضية الإقليمية فقط.

هناك فقرات تطالب بالتعجيل بإنفاذ اتفاق جوبا للسلام ولا تشير إلى تقاعس المانحين وعدم الوفاء بالتزاماتهم في هذا الصدد. إن عقوبات دارفور بحاجة إلى إعادة تقييم بموجب الفقرة ١ من القرار ٢٦٢٠ (٢٠٢٢)، الذي يشتمل على إجراء تعديل أو التعليق أو الإلغاء النهائي والكامل، أو المتدرج، وأنه لا بد من إعادة تقييم للقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بناء على الوضعية القائمة حاليا ضمن سياق التطورات السياسية الإيجابية والسعي بخطى حثيثة لتشكيل حكومة مدنية جيدة. إن القرار مقتصر على الوضعية الأمنية في دارفور وأن تكليف فريق الخبراء برصد التقدم يعني توسيع ولايته لتشمل المراقبة والرصد والإبلاغ عن تطورات الأوضاع السياسية والأمنية في السودان.

يواصل السودان جهوده الذاتية لتنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين، وتشمل إنشاء القوة المشتركة لحفظ الأمن وحماية المدنيين، بالشراكة بين الحكومة والأطراف الموقعة على اتفاق سلام دارفور، ولا تزال المساعي مستمرة في المحاور الأخرى.

ختاما، يؤكد السودان على دعمه لجهود الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي لتحقيق السلام في دارفور. ويبدي استعداده لمواصلة التعاون البناء لتحقيق هذا الهدف. ويطلب السودان من مجلس الأمن الاستجابة إلى طلبه المتكرر بإنهاء تفويض فريق الخبراء المستقل المنشأ عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) وإنهاء قرار العقوبات بحلول آذار/مارس ٢٠٢٣ لانتفاء مبررات استمرار فرضه.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٥.